

مؤتمر ميونخ: خارطة الأمن العالمي عند مفترق طرق

الأجندات المتضادة تعمق هوة الخلافات بين القوى العظمى وتدخل المقاربات الأمنية في دائرة الشك



الرؤية المستقبلية لصياغة النظام العالمي

مسؤولين في وزارة الخارجية ووزارة الطاقة ومجلس الأمن القومي إن "الأمن العالمي بخصوص مواد مثل البلوتونيوم واليورانيوم عالي التخصيب يؤكد أنها تلقت اهتماما محدودا من الدوائر رفيعة المستوى في إدارة ترامب".

مؤتمر ميونخ للأمن

- تأسس في عام 1963 كاجتماع ألماني أمريكي لتبادل المعلومات حول القضايا الأمنية
- مهمة المؤتمر التباحث بشأن التحديات الحالية والمستقبلية للسياسة الأمنية الدولية
- يجتمع قادة الدول وصناع القرار في مجالات السياسة والدفاع في فبراير من كل عام

ويشكل التوتر الغربي المتزايد مع الحليف التركي موضوعا خلافيا آخر، ويتربح الأوروبيون أن يتخذ قرار بشأنه مع بايدين خلال القمة، التي ستاتي بعد يومين من اجتماع لحلف الناتو، خاصة وأن التقارب العسكري بين أنقرة وموسكو والذي توج بحصولها على منظومة أس-400 يشكل نقطة سجالات قد تؤدي إلى خلافات أعمق في المستقبل.

والصين بالوقوف وراءها، مما يفرض إعادة التوازن للمشهد العالمي المليء بالتناقضات.

وخلال السنوات الماضية، سعت موسكو وبكين إلى تشكيل تحالف إقليمي ليكون صدا في وجه الاختراقات الأميركية خاصة في المناطق التي كانت واقعة تحت سيطرة الاتحاد السوفييتي سابقا، والتي فرط عقدها إثر انهياره وقد عمدت الدولتان إلى تأسيس بعض المنظمات الإقليمية وتفعيل البعض الآخر لهذا الغرض.

وبالنسبة إلى إيران، فإن الصين وروسيا، وهما اللتان تصعدان في الجغرافيا السياسية العالمية وتخوضان حربا باردة متجددة مع الغرب، لديهما نفس المواقف. ومن هنا يمكن القول إن هناك أرضية لتقارب وثيق تسعى من خلاله طهران إلى تحدي الولايات المتحدة وخاصة في ما يتعلق ببرنامجه النووي الغير للجدل.

وسبق وأن حثّ المحللون والخبراء ومراكز صنع القرار في الولايات المتحدة إدارة بايدين على استعادة واشنطن دورها على الساحة الدولية وخاصة في ما يتعلق بالأسلحة النووية لتقليل مخاطر استخدامها من طرف بعض القوى مثل إيران وكوريا الشمالية، وأيضا قطع الطريق أمام وصول بعض المواد الانشطارية المستخدمة في هذه المجال إلى أيدي الجماعات المتطرفة. وقال مجموعة من الخبراء الأسبوع الماضي في رسالة إلى نحو ستة

الأوسط، مثل سحب القوات الأميركية من سوريا، ونقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس.

لكن بايدين أظهر نفسه على أنه أكثر مراعاة وتقديرا للحساسيات الأوروبية، فقد كان رئيسا سابقا للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي، ونائبا للرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما على مدار ولايتين، ويملك خبرة تمتد عقودا في مجال السياسة الخارجية.

وفي خطوات حظيت بترحيب أوروبي، تعهد بايدين بالالتزامات جديدة من جانب الولايات المتحدة إزاء حلف الناتو والعودة إلى نهج التعددية والرغبة في إعادة فتح باب المفاوضات مع إيران، والإنخراط مجددا مع الفلسطينيين، بالإضافة إلى العودة إلى اتفاق باريس بشأن المناخ. ولكن المحللين في أوروبا لا يتوقعون مع ذلك أن تسير كل الأمور على ما يرام.

إعادة التوازن

يمر العالم اليوم بفترة بالغة الخطورة بظهور حرب جديدة مختلفة عن الحروب التقليدية، حيث باتت تزورق العديد من الدول، فقد تعرضت ألمانيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة إلى هجمات إلكترونية، وتتهم تلك الدول روسيا

المجتمعون بعد مناقشاتهم وحواراتهم المضنية إلى نتائج عملية ملموسة، فواقع الحال يشير إلى أنه على الرغم من اتفاق الجميع على خفض نزعة الصراعات في مناطق التوتر، وكذلك مكافحة الإرهاب وملاحقة الجهاديين، لكن الاختلافات في الاستراتيجيات هي السبب الرئيس الذي قد يبقى الأمور على ما هي عليه. ويبدو أن مسألة العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ضمن حلف شمال الأطلسي (ناتو)، التي تراجعت في عهد ترامب ستكون حاضرة بقوة في مناقشات المؤتمر، لمواجهة استراتيجيات روسيا والصين في نقاط التماس بين العسكريين الغربي والشرقي. وقالت ناتالي توتشي، مدير مركز أي.أي.أي. البحثي في إيطاليا الشهر الماضي، إن "العلاقة الحالية على جانبي الأطلسي كارثية حقا، ولا أعرف وصفا آخر أطلقه عليها".

ولا تعدّ الاضطرابات، التي تشهدها العلاقات الأميركية الأوروبية أمرا جديدا، حيث استضافت المؤتمرات السابقة نقاشات واسعة حول غزو العراق، الذي شنته إدارة جورج بوش الابن مطلع 2003، لكن، تتجاوز مستويات التوتر الحالية، تلك المسجلة في السنوات الأربع الماضية، إذ تنبع عن مجموعة واسعة من القضايا.

وانسحب ترامب، من جانب واحد، من الاتفاقيات الدولية التي يدعمها الاتحاد الأوروبي، مثل اتفاق باريس للمناخ والاتفاق النووي الذي أبرمته إيران والقوى العالمية، كما انسحب من منظمة الصحة العالمية، في خضم جائحة كورونا، وأثار الشكوك بشأن حلف شمال الأطلسي (ناتو). كما فاجأ الرئيس الأمريكي السابق الاتحاد الأوروبي بانسحابه من معاهدات الحد من التسلح مع روسيا، وأيضا بخطواته الأحادية في منطقة الشرق

وفي الوقت الراهن، هناك ثلاث قوى بارزة هي الولايات المتحدة وروسيا والصين تخوض منافسة في الشرق الأوسط. ولقد أدت التداعيات الناتجة عن الانقراضات العربية وتراجع النظام العالمي، الذي نشأ في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وتزايد المنافسة العالمية بين القوى العظمى، إلى تاجيح هذه المنافسة الإقليمية مجددا. ويشير العارفون بكواليس مثل هذه المؤتمرات الأمنية الدولية إلى أنه من غير المؤكد أن يتوصل

ينعقد مؤتمر ميونخ للأمن في نسخة هذا العام وسط تحديات دولية كثيرة، وتناقضات في المواقف وحلول غامضة، بسبب الأجندات المختلفة لصالح القوى الكبرى، التي لا تزال تفرض نفسها، رغم الإقرار بتراجع دور الولايات المتحدة كقوة فاعلة على الساحة الدولية في أعقاب محاولة إلقاء العيب على حلف الناتو في عهد دونالد ترامب. ومع ذلك تبدو مسألة إعادة تشكيل خارطة الأمن العالمي قضية شائكة لا يمكن اختزالها في صراعات بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين من جهة، وبين روسيا والصين وحلفائهما من جهة أخرى.

● ميونخ (ألمانيا) - تحولت قاعات مؤتمر ميونخ للأمن خلال السنوات الماضية إلى ساحة صراع وتبادل اتهامات، ودبلوماسية شعبية رسمت ملامح نظام عالمي تلاشت معه صورة القوى الكبرى، وهي مجتمعة على طاولة حوار واحدة في ظل سياسات تم اتخاذها كمحرك أساسي لدفاعاتها بوجه الأخطار المحدقة.

لكن دورة هذا العام، التي تعقد عبر تقنية الفيديو كونفرنس بسبب الأزمة الصحية، تأتي في سياق عالمي مختلف، في ظل خلافات عميقة بين حلفاء غدتها محاولات بعض الأطراف إلى تعزيز النفوذ في مناطق استراتيجية حساسة مع تزايد الجنبوح إلى تطوير الترسانات العسكرية والنووية.

● فولفغانغ إيشينغر
المؤتمر ليس ملعبا، بل
يجتم اعتماد سياسات
أمنية واضحة

ويعتقد المراقبون أن الدورة 57 من المؤتمر، التي تنعقد الجمعة، بعنوان "ما وراء الغرب: تجديد التعاون عبر الأطلسي، لمواجهة التحديات العالمية" ستوضح ما إذا كان النظام العالمي سيعود إلى طبيعته مع وصول إدارة أميركية جديدة، أم أن القوى الكبرى ستسرخ معالم مختلفة، والتي لخصتها في بعض الأحيان الدبلوماسية لحل الخلافات المعقدة.

فترة حساسة

مؤتمر ميونخ يعتبر من أبرز الاجتماعات الدولية، التي تعقد منذ العام 1963 في مجال الأمن مناقشة القضايا الجيوسياسية وأيضا مخاطر الإرهاب العابر للحدود، ولكن العالم اليوم يواجه فترة حساسة ولحظة فارقة في مسار تشكيل النظام الدولي الجديد، الذي سيحدد مدى تعامل القوى العظمى مع المتغيرات التي فرضت نفسها على الساحة الدولية.

وأوضح المؤتمر على منصته الإلكترونية أن اجتماع هذا العام سيعظم بعضا من "أبرز صناع القرار على مستوى العالم، ليبحثوا كيفية إعادة

غياب أدلة الإدانة يروي قصة لاجئ عراقي متهم بجرائم حرب في فرنسا

لتهديئة غضب أسر ضحايا مذبحه تكريت. ويعتمد المحامي لتبرير ذلك على أن السلطات العراقية رفضت إرسال أي دليل لدعم اتهاماتها، وتساءل "ما هي المصادقية التي يجب أن نعطيها لنظام غير قادر على أن يوفر في الحد الأدنى ملفا قضائيا لمواطن أصدر بحقه مذكرة توقيف؟".

ويعد أكثر من 35 شهرا من الاحتجاز السابق للمحاكمة كلها تقريبا في الحبس الانفرادي، تأثرت حالة الأسدي النفسية كثيرا. ومع ذلك، يؤكد محاميه أنه ما زال على استعداد تام للتعاون من أجل كشف الحقيقة.

ويكتسب نجاح هذه القضية أهمية خاصة بالنسبة إلى قسم الجرائم ضد الإنسانية في محكمة باريس القضائية الذي أنشئ في عام 2012 لتنفيذ طموحات العدالة الفرنسية المختصة بمقاضاة أخطر الجرائم في العالم ما إن يمر مشتبته به في فرنسا.

ويجري القسم حوالي أربعين تحقيقا تتعلق الآن بسوريا والعراق بعدما ركز في البداية على الإبادة الجماعية في رواندا. وقد أسفرت التحقيقات حتى الآن عن توجيه لائحة اتهام إلى ثلاثة أشخاص من بينهم حمدان، ولكن لم يصل أي من هذه التحقيقات إلى مرحلة المحاكمة.

الانتحار في أبريل 2018 أنه كان "خائفاً" من استخدامه كورقة مساومة لمبادلتة مع جهاديين فرنسيين معتقلين في العراق.

وقال محاميه محمد المنصف حمدي "كلما تقدمنا تتضاعف قوة اتهامات السلطات العراقية". وأضاف "من المحتمل جدا أن تكون هناك رغبة في استغلال العدالة الفرنسية والدولية من جانب بغداد لحل مشكلات سياسية داخلية" مع سعي السلطة وفقا له للعثور على جناة تدينهم



اللاجئون يدفعون أحيانا ثمن الحسابات السياسية

أجهزة دول أخرى. كما عرّف مكتب التحقيقات هذا اللاجئ أيضا على أنه مقاتل في تنظيم القاعدة ولعب دور الميسر لأعمال داعش قبل إعلان الخلافة. لكن المكتب الفيدرالي لم يقدم دليلا على هذه التأكيدات.

ويشير هربه إلى ألمانيا حيث تقيم زوجته بعد إطلاق سراحه لأول مرة تساؤلات أيضا، إذ سلم نفسه للشرطة بعد بضعة أيام وسلم إلى فرنسا وأعيد سجنه في الثالث عشر من أغسطس 2020. وأوضح اللاجئ الذي حاول

أجهزة دول أخرى. كما عرّف مكتب التحقيقات هذا اللاجئ أيضا على أنه مقاتل في تنظيم القاعدة ولعب دور الميسر لأعمال داعش قبل إعلان الخلافة. لكن المكتب الفيدرالي لم يقدم دليلا على هذه التأكيدات.

ويشير هربه إلى ألمانيا حيث تقيم زوجته بعد إطلاق سراحه لأول مرة تساؤلات أيضا، إذ سلم نفسه للشرطة بعد بضعة أيام وسلم إلى فرنسا وأعيد سجنه في الثالث عشر من أغسطس 2020. وأوضح اللاجئ الذي حاول

أجهزة دول أخرى. كما عرّف مكتب التحقيقات هذا اللاجئ أيضا على أنه مقاتل في تنظيم القاعدة ولعب دور الميسر لأعمال داعش قبل إعلان الخلافة. لكن المكتب الفيدرالي لم يقدم دليلا على هذه التأكيدات.

ويشير هربه إلى ألمانيا حيث تقيم زوجته بعد إطلاق سراحه لأول مرة تساؤلات أيضا، إذ سلم نفسه للشرطة بعد بضعة أيام وسلم إلى فرنسا وأعيد سجنه في الثالث عشر من أغسطس 2020. وأوضح اللاجئ الذي حاول

القاضي عنه في الثامن من شهر فبراير الجاري بموافقة نيابة مكافحة الإرهاب، على أن يبقى تحت إشراف قضائي، رغم هربه لغفلة مجرمة في مايو الماضي خلال التسريح الأول. وقد اشترط القاضي أن يتابع برنامجا تأهليا مخصصا للأشخاص الذين حوكموا أو أدينوا بالإرهاب.

لكن، ما زال الغموض يحيط بمسار اللاجئ الذي يدل انتماءاته المثيرة للشبهة خلال حالة الفوضى في العراق. فقد قال للمحققين إنه تعرض للاختطاف والتعذيب من قبل الإسلاميين، الأمر الذي دفعه للتعاون مع أجهزة الاستخبارات الأميركية من عام 2006 إلى عام 2010.

ثم عمل مع الاستخبارات العراقية بعد الانسحاب الأميركي حتى سجنه في عام 2012 بسبب نشاطه السياسي "المعارض". وقال إنه فرّ مع العديد من المحتجزين معه في 11 من يونيو 2014 وانصل بالقوات الكردية وأنشأ شبكة مخبرين لحسابها، قبل أن يسلك طريق الهجرة عام 2015 حتى وصوله إلى فرنسا.

وقد أكد مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي في 2019، أن الأسدي عمل مع الأجهزة الأمنية العراقية والتقى بممثلي عدة دول أخرى في 2007، ما قد يعنى

حيث أعدم مقاتلو داعش 1700 جندي، وهي تهمة خطيرة رفضها الشاب، الذي حصل على وضع اللاجئ في عام 2017.

وكانت بغداد قد نفذت في العام 2016 حكم الإعدام شنقا بحق 36 شخصا أدينوا بارتكاب تلك المجزرة بعد محاكمة انتقدتها بشكل خاص منظمة هيومن رايتس ووتش وقالت إنها افتقرت إلى الشفافية. وكان من بين المدانين مخبر أبلغ عن الأسدي.

● محامي أحمد عياش الأسدي
يعتقد أن ثمة رغبة عراقية
في استغلال العدالة
الفرنسية والدولية لحل
مشكلات سياسية داخلية

ومنذ توقيفه، يسعى القضاء الفرنسي بصعوبة بالغة إلى تثبيت الاتهامات. ومؤخرا أقر قاضي التحقيق بأن "التحقيقات الجارية الطويلة والبطيئة، خصوصا على المستوى الدولي، لم تسمح بعد بتأكيد أقوال الشاب العراقي أو دحضها".

ويعدما اعتبر أن اعتقال الأسدي لم يعد "مبررا" لانتهاج التحقيقات، أفرج

● باريس - حصل لاجئ عراقي متهم بمشاركة مع تنظيم داعش المتطرف في مجزرة سبايكر في العام 2014 في بلاده على إطلاق سراح جديد في فرنسا، حيث تواجه النيابة صعوبات في تعزيز ملفه من أجل إحالته على المحاكمة، مما دفع البعض إلى التساؤل حول ما إذا كان بالفعل هذا الشخص مجرم حرب أم أنه مجرد ضحية بسبب الاستغلال السياسي.

وتسلسل إلى أوروبا مقاتلون سابقون في تنظيمات جهادية وفصائل مسلحة من العراق وسوريا منذ ما يقرب من سبعة أعوام، وقد أثار هؤلاء قلقا غربيا واسعا من تنفيذ أعمال إرهابية في بلدان اللجوء، حيث يعتنق الكثير منهم أفكارا أيديولوجية متشددة.

ووجهت التهمة إلى أحمد حمدان محمود عياش الأسدي (35 عاما) في مارس 2018 في باريس بارتكاب "عمليات قتل إرهابية" و"جرائم حرب"، لكنه يؤكد منذ ثلاث سنوات أن القضية لا أساس لها وأن السلطات العراقية التي أصدرت مذكرة التوقيف بحقه لفتتها له.

فقد اتهمته السلطات العراقية في 2015 بالمشاركة في المجزرة التي وقعت في معسكر سبايكر في مدينة تكريت يومي الـ12 والـ13 من يونيو 2014